

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين في التنمية في اليمن

د. علي أحمد السقاف

أستاذ مشارك كلية العلوم الإدارية-جامعة عدن

ملخص

أن الهجرة اليمنية إلى بلاد العالم المختلفة، ظاهرة قديمة ترجع جذورها التاريخية إلى ما قبل القرن الخامس قبل الميلاد، وظلت الهجرة اليمنية تتدفق إلى الخارج خلال فترات متباعدة عبر التاريخ القديم. وفي التاريخ الحديث، حيث هاجر العديد من اليمنيين إلى مختلف بقاع العالم، وتوالت خلال النصف الأول من القرن العشرين وقد تنوعت مسبباتها ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية بإعداد محدودة، وأخذت في التزايد مع مرور الزمن، ووصلت إلى ذروتها في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بدوافع غلبت عليها السمة الاقتصادية، ثم بدأت في التراجع تدريجياً وخاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين.

تعاني بيانات الهجرة والاعتراب في اليمن من عدم الدقة والتضارب. وحسب نتائج التعداد لعام 2004، فإن عدد المغتربين اليمنيين المؤقتين في البلدان العربية والأجنبية بلغ 1.7 مليون. وتشير تقديرات وزارة شؤون المغتربين لعام 1998، بأن هناك ما يقارب 5.7 مليون يمني موزعين في دول العالم المختلفة. ويعيش ما يقارب 4.5 مليون من أصول يمنية في اندونيسيا بصورة دائمة.

بلغت تحويلات المغتربين اليمنيين إلى الوطن حوالي 1.420 مليار دولار عام 2008 مقارنة بمقدار 1.283 مليار دولار عام 2005، أي بزيادة نسبتها 10.6%. ولنفس الفترة فإن نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج الإجمالي سجل 7.8% و 5.9% على التوالي.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مستويات واتجاهات المغتربين اليمنيين في دول العالم وكذا مدى مساهمتهم في التنمية داخل الوطن والتعرف أيضاً على الصعوبات والمعوقات التي تواجههم في بلاد المهجر وداخل الوطن.

Difficulties and obstacles that prevent the contribution of Yemenis Expatriates in development in Yemen

D / Ali Ahmad Al-Saqqaf
Associate Professor
Faculty of Administrative Sciences
University of Aden

Summary

Yemen, migration to various countries of the world, is the phenomenon of ancient. Historical roots back to before the fifth century BC., the migration of Yemen has been flowing to the outside during intervals through ancient history. In modern history, where many Yemenis migrated to various parts of the world, rolled through the first half of the twentieth century have varied causes as among the causes of economic, social and political in limited numbers, and have been increasing over time, reaching a peak in the seventies and eighties of the twentieth century, motivated dominated by the economic attribute, and then started to decline gradually, especially since the early nineties of the twentieth century.

Data of migration in Yemen experiencing inaccuracies and inconsistencies. According to the results of the census of 2004, the number of Yemeni expatriates in the foreign and Arab countries amounted to 1.7 million. Estimates of the Ministry of Expatriate in 1998 showed that there are approximately 5.7 million Yemeni distributed in different countries. And close to 4.5 million of Yemeni descent in Indonesia live permanently.

Remittances of Yemeni expatriates home about 1.420 billion dollars in 2008 as compared to 1.283 billion dollars in 2005, an increase of 10.6%. For the same period, the percentage of remittances to GDP recorded 7.8% and 5.9%, respectively. For the same period. This paper aims to identify levels and trends of Yemeni expatriates in the countries of the world, as well as their contribution to development within the country and also identified the difficulties and obstacles they face in the Diaspora and at home.

الهجرة ليست ظاهرة حديثة. ولقرون مضت، والناس قد انتقلت عبر الحدود لأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية. الهجرة المعاصرة تتميز بظاهرة تأنيث الهجرة (feminization of migration)، ذات طابع مؤقت، وظروف العمل السيئة، والتجاوزات والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. وتنظر إلى الوافدين كدرجة ثانية، وكثيرا ما تسند إلى الدرجة الثالثة، وظائف قذرة وخطرة، وصعبة، والعديد من العمال المهاجرين هم من المهنيين الذين يأخذون على الوظائف التي تستغل مهاراتهم كاملة. تزايدت الهجرة الدولية على مدى العقد الماضي، نتيجة لتزايد التكامل بين اقتصاديات العالم، والاحتياجات المتغيرة في كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ. ووفقا لشعبة السكان بالأمم المتحدة، هناك الآن ما يقرب من 200 مليون مهاجر دولي.

في أكتوبر 2005، أصدرت اللجنة العالمية للهجرة الدولية تقريرها النهائي، وذكر التقرير بأن "المجتمع الدولي قد فشل في تحقيق الإمكانيات الكاملة للهجرة الدولية ولم ترق إلى العديد من الفرص والتحديات التي يمثلها". الوضع اليوم في الاتحاد الأوروبي يظهر مدى تعقيد قضايا الهجرة. هناك خطر من أن تصبح المناقشة في عبارات من الصراعات الثقافية وتنامي الأصولية في مواجهة الحاجة المتزايدة لجلب كل من العمال ذوي المهارات المتدنية وكذلك المهارات العالية. المفوضية الأوروبية، وبخاصة مفوضية شؤون العدل والحرية والأمن، وضعت مجموعة كاملة من التدخلات التي ينبغي أن تقضي إلى نظام جديد لسياسة مشتركة للهجرة الذي يغطي التكامل، الهجرة الاقتصادية، ولم شمل الأسرة.

منذ بداية 1980، كان هناك تغير في اتجاه الهجرة الدولية، والمرأة هي في زيادة الطلب في قطاعات معينة في بلدان المقصد، ما يعني أنها دفعت للذهاب إلى الخارج لإيجاد فرص العمل. وهناك عدد كبير من هؤلاء النساء من المهاجرين غير المسجلين، وهذا ما دعي الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

إن يكتب "تأنيث الهجرة أساسا يعني أن مزيدا من النساء يهاجرن وحدهن في حين كانوا في السابق من المفترض أن يصاحبن أزواجهن أو الانضمام إليهم في وقت لاحق".

كثير من الباحثين، وكذلك نشطاء حقوق المهاجرين يشيرون إلى الإمكانيات الإنمائية للهجرة الدولية. التحويلات المالية هي على الأرجح الأكثر وضوحا. وأشار تقرير البنك الدولي لعام 2006، إلى أن التحويلات المسجلة رسميا في جميع أنحاء العالم قد وصلت إلى 232 مليار دولار في عام 2005، أي أكثر من ضعف المبلغ من المساعدات الخارجية للبلدان النامية لتلك السنة، على الرغم من التشديد على التحويلات المرسلة من البلدان المتقدمة. الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق، كوفي انان، في تقريره لعام 2006 أشار إلى إن نحو ثلث المهاجرين من العالم انتقلوا من بلد نام إلى بلد آخر. و هذا التقرير يدعو السياسات التي تحفز القدرة على الهجرة لصالح جميع الأطراف المعنية، البلدان المستقبلة والمرسلة، وأسر المهاجرين أنفسهم. يحتل اليمن المركز السادس عالميا عام 2006 في معدل النمو السكاني، ويتميز بأعلى معدلات الخصوبة في العالم مع 6.8 ولادة لكل امرأة. "ما يقرب من نصف اليمنيين هم الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما، والذي هو انعكاس لارتفاع معدل النمو السكاني (3.5% سنويا).

الهجرة اليمنية لديها تاريخ أكثر من ألف سنة. منذ العصور القديمة، وشعب اليمن قد هاجروا إلى أجزاء مختلفة من العالم. من القرن الثالث عشر، بدأت الهجرة الحضرية إلى المناطق الواقعة على المحيط الهندي، (اندونيسيا بالتحديد) وذلك أساسا لأسباب تجارية. ولعبت دورا هاما في أسلمه شعوب هذه المنطقة. عند نهاية القرن الثامن عشر، عدد كبير ما يقارب المليون توجهوا إلى جنوب شرق آسيا. و 90% منهم من حضرموت.

كثير من الشباب اليمنيين، معظمهم من الرجال، هاجر لإيجاد فرص عمل أفضل، أو لتحقيق أهدافه الطموحة. الأموال التي أرسلها هؤلاء هو مصدر مهم للدخل بالنسبة للعائلات التي تركوها وراءهم. ولكن هذه العائلات نفسها

وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال أيضا واجهت عواقب مترتبة على
التغير الاجتماعي وأثر ذلك على وظيفة الأسرة.
الأهداف

تتلخص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بما يلي:

- 1 - دراسة المستويات الحالية والاتجاهات للهجرة اليمنية.
- 2 - التعرف على علاقة المغتربين اليمنيين بالتنمية.
- 3 - التعرف على مناخ الاستثمار في اليمن ومدى جذبه لرؤوس الأموال
الوطنية والأجنبية.
- 4 - اقتراح التوصيات التي يمكن إن تساعد صانعي السياسات في مجال
الهجرة والتنمية.

المنهجية

استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي . واعتمدت
على بيانات ثانوية تم جمعها من مصادر محلية ودولية مختلفة. المصادر
المحلية شملت كتب الإحصاء السنوي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء
وكذلك تقارير ونشرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتقارير ونشرات
وزارة شؤون المغتربين. المصادر الدولية تضمنت تقارير البنك الدولي
وتقارير التنمية البشرية العربية والدولية.
مفاهيم ونظريات

تعد الهجرة أحد العناصر الثلاثة المسؤولة عن التغير السكاني في مجتمع
ما وهي الخصوبة والوفيات والهجرة. وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين
من عدة جوانب.

فعلى العكس من الخصوبة والوفيات التي تتأثر بعوامل بيولوجية، فإن
الهجرة تتأثر بعوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. وثانيا فإننا غالبا ما نجد أن
الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من
الخصوبة والوفيات، وأخيرا، فإن الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير
الهيكل السكاني لأي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

الخصوبة والوفيات على الهيكل السكاني والتي تحتاج إلى فترة طويلة جدا من الزمن لكي تؤدي إلى تغيير الهيكل السكاني.

● مفهوم الهجرة

الهجرة الدولية تعرف بأنها شكل من أشكال التحركات السكانية من مكان إلى آخر، أفرادا وجماعات بشكل دائم ومؤقت، للبحث عن نمط جديد من أنماط الحياة غير الذي اعتاده السكان في موطنهم الأصلي، مدفوعة بعوامل جذب كوجود الغرض المنشود في البلد المقصود، وعوامل دفع للتخلص من ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إيديولوجية في البلد المهاجر منه. (العطوف،

1995)

● المهاجر

هناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموجرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

● الهجرة الداخلية

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص التوظيف، أو تتوفر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فإن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

● الهجرة الخارجية

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في دولته. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير لفظ "نزيف العقول" Brain Drain".

● البعد الزمني للهجرة

أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي.

● تأنيث الهجرة

يتفق الديموغرافيون، بان الهجرة الدولية للإناث في الوقت الراهن مساوية للهجرة الدولية للذكور. ومصطلح تأنيث الهجرة، في الوقت الراهن، يكتسب أهمية بالغة. والعديد من الباحثين في مجالات الهجرة يشيرون إلى إن الهجرة بذاتها ظاهرة نسوية (gendered phenomenon)، (Donato et al, 2006) هناك العديد من النظريات الخاصة بالهجرة، والتي تم تناولها من جوانب متعددة، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، نفسية، الخ. ولغرض هذه الدراسة سنتناول بعض النظريات وذلك على النحو التالي:

- تعد نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الأسباب التي تدفع بالإفراد إلى الهجرة. وتقوم النظرية ببساطة على أن الناس تهاجر لان هناك عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي، أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في المنطقة المضيفة (Yaukey, 1985).
- إما نموذج الاقتصاد الجزئي للهجرة فيشير إلى إن الفرد يقرر الهجرة بحساب الربح و التكاليف ومن ثم المردود الايجابي الذي يتوقعه في نهاية الأمر. وعادة ما يكون هذا المردود نقديا. وهنا يتم تصور الهجرة على

أنها شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري. (Massey, et al, 1993)

- وفقا لنظرية الاقتصاد الكلي، فإن الهجرة الدولية تحدث بسبب الاختلافات الجغرافية في العرض والطلب على العمالة. البلدان التي لديها هبة كبيرة من العمالة بالنسبة لرأس المال لديهم انخفاض في الأجور، في حين أن البلدان التي لديها الهبات محدود من العمالة بالنسبة لرأس المال تنسم بأجور عالية في السوق، والفوارق في الأجور تؤدي إلى تحرك العمال من بلدان متدنية الأجور إلى بلدان مرتفعة الأجور. (Massey, et al, 1993)

من هنا فان كلا من النظرية الجزئية والكلية للهجرة تلخص دوافع الهجرة على النحو الآتي:

- الهجرة الدولية للعاملين تنشأ بسبب الاختلاف في معدلات الأجور بين الدول.
- إزالة الفوارق بين الأجور سينهي انتقال العمالة والهجرة لا تتم في غياب هذه الفروق.
- التدفق الدولي للرأسمال البشري، العمالة عالية المهارة، استجابة لمعدل العائد للرأسمال البشري، وتختلف عن معدل الأجور عموما، وتعكس طابع مميز للهجرة تختلف عن العمالة غير الماهرة.
- سوق العمل هو الآلية الأساسية لتدفق العمالة. والأسواق الأخرى ليس لها تأثير مهم على الهجرة الدولية.
- التأثير والتنظيم لسوق العمل في البلدان المرسله أو المستقبله للمهاجرين له اثر كبير في تحكم الحكومات بالمهاجرين.

1. مستويات واتجاهات المغتربين اليمنيين ببلاد المهجر
أن الهجرة اليمنية إلى بلاد العالم المختلفة، ظاهرة قديمة ترجع جذورها التاريخية إلى ما قبل القرن الخامس قبل الميلاد، وظلت الهجرة اليمنية تتدفق

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

إلى الخارج خلال فترات متباعدة عبر التاريخ القديم. وفي التاريخ الحديث، حيث هاجر العديد من اليمنيين إلى مختلف بقاع العالم، وتوالت خلال النصف الأول من القرن العشرين وقد تنوعت مسبباتها ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية بإعداد محدودة، وأخذت في التزايد مع مرور الزمن، ووصلت إلى ذروتها في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بدوافع غلبت عليها السمة الاقتصادية، ثم بدأت في التراجع تدريجياً وخاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين.

وإذا كانت الهجرات القديمة قد حدثت بشكل جماعي وتحولت مع مرور الزمن إلى هجرات دائمة أدت إلى انقطاع الصلة بالوطن الأم، فإن الهجرات اليمنية الحديثة، بدأت بأعداد محدودة وبصورة جماعية، وأخذت في التزايد بعد الحرب العالمية الثانية، واتجهت في معظمها إلى إفريقيا وجنوب شرق آسيا وإلى الهند وبعض الدول العربية المجاورة، كالمملكة العربية السعودية، وتحولت معظم هذه الهجرات إلى هجرات شبه دائمة مع مرور الزمن، وتكونت جاليات يمنية في معظم دول المهجر، وظلت نسبة هامة منهم محافظة على أشكال مختلفة من الاتصال بوطنهم.

وحدثت الهجرة اليمنية الحديثة الكبرى في بداية السبعينات إلى السعودية، ودول الخليج العربي، ومعظم هذه التيارات من الهجرة ذات طبيعة مؤقتة للعمل والعودة إلى الوطن. وقد عاد أغلب هؤلاء المهاجرين بداية التسعينات ويقدر ما يقارب المليون مهاجر.

تتوافر تقديرات عن المهاجرين اليمنيين في الخارج عن طريق التعدادات السكانية، وبلغ عدد المهاجرين من المحافظات الشمالية والغربية 1168199 مهاجراً في تعداد 1986، وفي المحافظات الجنوبية والشرقية بلغ عدد المهاجرين 238150 مهاجراً في تعداد 1988. وحسب نتائج تعداد 1994، فقد كان عدد المهاجرين اليمنيين 750093 مهاجراً منهم 454258 ذكور و 295835 إناث. وحسب نتائج التعداد لعام 2004، فإن عدد المغتربين اليمنيين في البلدان العربية والأجنبية بلغ 1.7 مليون. (الجهاز المركزي للإحصاء، 1996)

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

وتشير تقديرات وزارة شؤون المغتربين لعام 1998, بان هناك ما يقارب 5.7 مليون يمني موزعين في دول العالم المختلفة. ويعيش ما يقارب 4.5 مليون من أصول يمنية في اندونيسيا و 100000 في الهند ونفس العدد في ماليزيا و 30000 موزعين في كل من بروناي وسنغافورة وجزر القمر. ويقدر عدد اليمنيين المغتربين في المملكة العربية السعودية بحوالي 700000 و 50000 في الإمارات و 25000 في جيبوتي. ويعيش بضعة آلاف من المغتربين اليمنيين في دول شرق إفريقيا. وهناك 40000 مغترب في الولايات المتحدة و 22000 في بريطانيا وينتشر اليمنيون في دول أوروبا وإفريقيا. (جدول رقم 1)

إن المغتربين اليمنيين موزعين على دول مجلس التعاون الخليجي وبنسبة % 74.50 ودول القرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا معا وبنسبة % 15.2، والدول الغربية بنسبة % 9.8 والغالبية العظمى من المهاجرين المؤقتين يعيشون في المملكة العربية السعودية.

(انظر جدول رقم 1)

جدول رقم (1):المغتربون اليمنيون في بلدان العالم

البلدان العربية	العدد	البلدان الأجنبية	العدد	البلدان الأجنبية مهاجرون من أصل يمني	العدد
السعودية	700000	أمريكا	40000	اندونيسيا	4.5 مليون
الإمارات	50000	كينيا	50000	الهند	100000
جيبوتي	25000	تنزانيا	50000	ماليزيا	100000
قطر	7000	بريطانيا	22000	بروناي	10000
البحرين	5000			جزر القمر	10000
السودان	5000	دول أوروبية	4800	سنغافورة	10000
الكويت	4000	أخرى	17700		
الصومال	4000				
الأردن	2000	دول افريقية	1000		
		أخرى			
		استراليا			
إجمالي	802000	إجمالي	185500	إجمالي	4730000

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

المصدر: مجلة الثوابت، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراق، من أدبيات ندوة المغتربون:
الرافد الأساسي للتنمية المستدامة، 1999.

إبان حرب الخليج الثانية، عام 1990، عاد ما يقارب المليون مغترب
يمني إلى وطنهم. غالبيتهم من المملكة العربية السعودية والكويت. وبالرغم من
أن حجم المهاجرين اليمنيين في الخارج في الوقت الحاضر أصبح أقل مما كان
عليه قبل التسعينات من القرن العشرين فإنهم لا زالوا يشكلون نسبة عالية من
إجمالي السكان حيث تزيد نسبتهم عن ربع السكان والأكثر أهمية أن نسبتهم
تزيد عن الربع من إجمالي قوة العمل، ومعظمهم من الذكور النشطين اقتصادياً.

ورغم عودة العديد من المغتربين من دول الخليج، سيظل ارتباط
المهاجرين اليمنيين بدول الخليج العربي متطوراً بحكم الجوار الجغرافي في
ظل علاقات يمنية خليجية أصبحت متميزة تشهدها دول شبه الجزيرة العربية
في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد ترسيم اليمن حدودها مع
المملكة العربية السعودية. وإلى جانب هذه الحقيقة التاريخية والوشائج
الاجتماعية التي تربط سكان دول شبه الجزيرة العربية يمكن استخلاص حقيقة
موضوعية أخرى تتصل بخصائص الهجرة والمهاجرين في المرحلة المعاصرة
هي أن ارتباط المهاجرين اليمنيين بالهجرة في دول الخليج العربي سيظل اليوم
وفي المستقبل المنظور مقصوراً على المهاجرين الأكثر خبرة والأكثر ثروة
والأكثر تأهيلاً، ولن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير المؤهلة في قطاع
الخدمات العامة والأساسية). بن ثعلب، (2004)

2. علاقة المغتربين اليمنيين بالتنمية

1.2: تحويلات المغتربين

تعرف تحويلات المغتربين، وفقاً لصندوق النقد الدولي، على أنها
تحويلات جارية، خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين
مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في
دولهم الأصل. (التقرير الاقتصادي العربي، 2006).
تتأثر تحويلات المغتربين بمجموعه من العوامل الداخلية والخارجية التي
تلعب دوراً مهماً في تدفقها، خارجياً، فإن عوامل الازدهار الاقتصادي،
التضخم، البنية التحتية والاقتصادية للدول المستقبلية للعمالة والسياسات المالية،

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

تلعب دورا مهما في تدفق التحويلات. أما داخليا فإن استقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وازدهار الأجور والازدهار الاقتصادي والمناخ الاستثماري الملائم ومدى تقدم السوق, كل هذه العوامل تعتبر عوامل جاذبة لتحويلات المغتربين.

وتعتبر تحويلات المغتربين بالنسبة للدول المستقبلية للتحويلات, احد أهم مصادر التدفقات النقدية الواردة إليها, ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي فيها. وتشكل تحويلات العاملين في الخارج أحد أهم مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية, خاصة وان معظم الدول النامية التي تصدر العملة تعاني من نقص في رؤوس الأموال, مما يشكل عقبة أساسية أمام دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها. فالتحويلات المالية الخارجية لا تدعم ندرة الإيرادات من العملات الأجنبية فحسب, بل توفر مصدرا مهما للدخار الإضافي وتكوين رأس المال. حوالات العاملين في الخارج من أهم المواضيع التي ترتبط بهجرة العمال, ويعود ذلك الاهتمام إلى تزايد التحويلات بمبالغ ضخمة أثرت على موازين مدفوعات مجموعه كبيرة من دول العالم, حيث يسعى كثير من الدول المصدرة للعمالة إلى ضمان استمرار تدفق تحويلات العاملين وزيادتها

وتفوق قيمة تحويلات المغتربين كثيرا قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. وتتميز تحويلات المغتربين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص, من أبرزها, إن المنطقة العربية تشمل دولا مستقبلية للتحويلات ودولا مرسلة للتحويلات. وتعتبر غالبية الدول العربية مستقبلية لتحويلات المغتربين.

2.2: تحويلات المغتربين اليمنيين

بلغت تحويلات المغتربين اليمنيين إلى الوطن حوالي 1.420 مليار دولار عام 2008 مقارنة بمقدار 1.283 مليار دولار عام 2005, أي بزيادة نسبتها 10.6%, ولنفس الفترة فإن نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج الإجمالي سجلت % 7.8 و % 5.9, على التوالي. وبمقارنة حجم التحويلات

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف
لعامي 2007 و 2008 يلاحظ بأن هناك زيادة مطلقة مقدارها 98 مليون دولار
عام 2008 مقارنة بعام 2007.(جدول 2).

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

جدول رقم (2): تحويلات المغتربين اليمنيين, 1990 - 2008

السنة	المبلغ (مليون دولار)	نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج الإجمالي (%)
1990	1498	16.66
1991	998	14.62
1992	1018	15.11
1993	1039	18.60
1994	1059	21.76
1995	1080	20.94
1996	1134	19.82
1997	1169	17.16
1998	1202	19.23
1999	1223	16.12
2000	1288	13.35
2001	1295	12.96
2002	1294	12.02
2003	1270	10.17
2004	1283	9.29
2005	1283	7.87
*2006	1283	7.00
*2007	1322	5.90
*2008	1420	-

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 2006
* الأرقام للأعوام 2006-2008, مأخوذة من تقرير البنك الدولي لعام 2006.

ويشير تقرير للبنك المركزي اليمني, بأن البنك يسعى إلى تطبيق آلية جديدة لاحتساب حجم تحويلات المغتربين إلى اليمن والتي من شأنها تقديم صورة أدق واقرب إلى الواقع لحجم هذه التحويلات وتلاقي القصور الذي شاب عملية التقديرات خلال السنوات الماضية. أن الآلية الجديدة التي سيتم تطبيقها بالتعاون مع البنك الدولي تقوم على رصد تحويلات المغتربين العينية (آلات, أجهزة وغيرها) من خلال تقدير قيمتها من قبل مصلحة الجمارك, كون هذا النوع من التحويلات لم تكن تحتسب في السابق ضمن تحويلات المغتربين كما هو جار في جميع الدول. فيما سيتم احتساب التحويلات النقدية عبر المصارف

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف
وشركات ومحلات الصرافة العاملة في اليمن عن طريق استثمارات مسح جديدة
معدة لهذا الغرض.

وبالرغم من ازدياد الأهمية النسبية لتحويلات المغتربين اليمنيين في
الخارج من حيث مساهمتها في الدخل القومي الإجمالي خلال السنوات
الأخيرة، إلا أنه لم يتم توظيفها في قطاعات اقتصادية إنتاجية كالصناعة
والزراعة والتصدير، وهي القطاعات التي من شأنها المساهمة في تحسين أداء
الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه، مما يتطلب قيام الحكومة بوضع الخطط
والبرامج الهادفة إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم أثارها الإنمائية وتوجيهها
إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، خصوصا بعد ارتفاع حجم هذه التحويلات عاما بعد الآخر
وتفوقها على بند المساعدات والمنح.

تشير تحويلات المغتربين إلى بعض الدول العربية المستقبلية لعام 2007،
بأن مصر تحتل المرتبة الأولى، حيث استقبلت ما يقارب 7.6 مليار دولار،
تليها كل من المغرب ولبنان، 6.7 و 5.8 مليار دولار على التوالي. واحتلت
اليمن المرتبة الثامنة من حيث حجم التحويلات، وذلك بعد الأردن، الجزائر،
تونس والسودان. أما من حيث نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي فقد
احتلت كلا من لبنان والأردن المرتبتين الأولى والثانية (24% و 22% تقريبا
على التوالي بينما احتلت المغرب المركز الثالث (9%) وكلا من مصر واليمن
في المركز الرابع (6%). (انظر جدول رقم 3)

جدول رقم (3): تحويلات المغتربين في بعض البلدان العربية المستقبلية،

2007

النسبة تحويلات العاملين إلى الناتج الإجمالي (%)	المبلغ (مليون دولار)	البلد
5.9	7656	مصر
9.0	6730	المغرب
23.7	5769	لبنان
21.7	3737	الأردن
1.6	2120	الجزائر
3.8	1769	السودان
4.9	1716	تونس
	1322	اليمن

المصدر: تقرير البنك الدولي لعام 2008.

وكان البنك الدولي توقع في دراسة نشرت مؤخراً في واشنطن، أن تشهد تحويلات المغتربين إلى البلدان النامية تراجعاً بنسبة % 7.3 لتبلغ 304 مليار دولار عام 2009؛ مقارنة بعام 2008 والذي سجل 328 مليار دولار. بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تؤثر على تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. ولفت إلى أن تحويلات المهاجرين بدأت تشهد جموداً اعتباراً من الربع الأخير من 2008، مع اشتداد الأزمة، كما أفاد البنك الدولي، لكنه لاحظ مع ذلك أن هذه التحويلات غير مهددة، وأنها تتراجع بوتيرة أبطأ بكثير من تدفق الاستثمارات الخاصة نحو البلدان الفقيرة.

3: الاستثمار في اليمن

في اليمن العديد من المقومات الأساسية التي تجعلها محط جذب وتدفق للاستثمارات بأنواعها المختلفة ومن أبرز هذه المقومات:

- الموقع الممتاز: تتمتع اليمن بموقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا و آسيا ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية.
- الأيدي العاملة: تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بتدني كلفتها وقدرتها التنافسية.
- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي في اليمن بمسافة أكثر من 2500 كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وتزخر المياه الإقليمية اليمنية بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي. كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية.
- الهيئة العامة للاستثمار: أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في عام 1992 كجهة مسؤولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات.
- توجد في اليمن البيئة القانونية الملائمة والمشجعة للاستثمار فقد قامت الحكومة بإصدار القوانين الاقتصادية التي تمنح المستثمرين الحوافز والتسهيلات. قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002 البديل لقانون

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

الاستثمار رقم (22) لعام 1991 وتعديلاته والذي ينظم ويشجع
الاستثمارات ويمنح التسهيلات والحوافز للمستثمرين في جميع المجالات.

1.3: مزايا الاستثمار

تضمن قانون الاستثمار⁽¹⁾ اليمني رقم (22) لعام 2002, العديد من المزايا والتسهيلات لتشجيع مشاركة الرأسمال الوطني المحلي , الرأسمال الوطني المغترب والرأسمال الأجنبي في عملية التنمية وتحقيق إغراضها وتعزيز ثقة المستثمر وتوفير الأمان والاستقرار للأنشطة الاستثمارية. ويمكن حصر أهم هذه المزايا فيما يلي:

- 1 - حرية الاستثمار للمستثمر اليمني أو العربي أو الأجنبي.
- 2 - المساواة بين رأس المال العربي والأجنبي والمستثمرين العرب والأجانب مع رأس المال اليمني والمستثمرين اليمنيين في الحقوق والالتزامات والقواعد والإجراءات.
- 3 - منح القانون للمستثمرين حق شراء أو استئجار الأراضي والمباني التي يمتلكها القطاع الخاص أو الدولة لتستخدم للإغراض التي سجل لها المشروع.
- 4 - أعطيت الأفضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمنتجات المشاريع الزراعية والصناعية المحلية عن الواردات المماثلة في حدود زيادة 15% في سعر المنتج المحلي, شريطة توافق الجودة مع المنتجات المستوردة.
- 5 - منح المستثمرين حق إدارة مشاريعهم.
- 6 - أبقى القانون كافة منتجات المشاريع الاستثمارية من التسعير الإلزامي وتحديد الإرباح شريطة عدم ممارستها الاحتكار.
- 7 - منح المستثمر الأجنبي الحق في تحويل أمواله أو صافي الإرباح إلى الخارج بأي وسيلة قابلة للتحويل.
- 8 - كفل القانون الحرية للمشاريع الاستثمارية في الاستيراد والتوظيف والتأديب والإنهاء المؤقت شريطة التقيد بالقوانين النافذة.
- 9 - تضمن قانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002, أيضا العديد من الإعفاءات الضريبية والجمركية ترجمة لسياسة الدولة في دعم التنمية الشاملة, وتتمثل ابرز هذه الإعفاءات في الآتي:
 - 1 - إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.

(1) انظر وثائق الندوة العلمية , بيئة ومحفزات الاستثمار في اليمن , جامعة عدن , 2007

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

- 2 - إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة 50% من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمسجلة.
- 3 - إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (7) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعا، عدن، تعز، الحديد، المكلا).
- 4 - إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس. المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.
- 5 - إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح التي توزعها المشروعات.
- 6 - الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها المفروضة على الصادرات.

2.3: المشاريع الاستثمارية

وحسب الهيئة العامة للاستثمار، فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة والمسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار عام 2006، 361 مشروعاً، بتكلفة 295 مليار ريال، توفر 11932 فرصة عمل نفذ منها 199 مشروعاً، بنسبة تنفيذ 45%، بتكلفة 132 مليار ريال، وفرت 6347 فرصة عمل. بينما بلغ عدد المشاريع المرخصة لعام 2008، 292 مشروعاً بتكلفة 389.4 مليار ريال، توفر 13991 فرصة عمل نفذ منها 118 مشروعاً، بنسبة تنفيذ 32%، بتكلفة 125 مليار ريال، وفرت 4760 فرصة عمل. (جدول رقم (4)

جدول رقم (4): المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة للفترة 2006- 2008

السنة	مشاريع مسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار			مشاريع منفذة وقيد التنفيذ			نسبة التنفيذ لرأس المال (%)
	العدد	التكلفة مليار ريال	عدد العمال	العدد	التكلفة مليار ريال	عدد العمال	
2006	361	294.9	11932	199	132.1	6347	44.8
2007	360	277.3	13143	138	84.6	4584	30.5
2008	292	389.4	13991	118	124.9	4760	32.0

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, كتب الإحصاء السنوي, 2008, 2007
المشاريع المسجلة والمرخصة لدى الهيئة العاملة للاستثمار حسب
القطاعات لعام 2008, تبين بأن قطاع الصناعة استحوذ النصيب الأكبر منها,
حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية, 128 مشروعاً, بنسبة 44% من إجمالي
المشاريع المسجلة تليه المشاريع الخدمية بحوالي, 85 مشروعاً, بنسبة 29%.
ثم المشاريع السياحية بحوالي 42 مشروعاً, بنسبة 15% تقريباً. وفي المرتبة
الرابعة المشاريع الزراعية, بنسبة 12% تقريباً. أما المشاريع السمكية فقد
احتلت المرتبة الأخيرة, بنسبة 1%. (جدول رقم 5)

جدول رقم (5): المشاريع المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار
حسب القطاعات لعام 2008

مشاريع	العدد	الوزن النوعي (%)
صناعية	128	44.0
زراعية	34	11.7
سمكية	3	0.01
خدمية	85	29.8
سياحية	42	14.5
إجمالي	292	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي, 2008

المشاريع المسجلة والمرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار لعام
2008, حسب المحافظات, تشير بأن أمانة العاصمة استحوذت المرتبة الأولى
من حيث عدد المشاريع, حيث بلغ عدد المشاريع المسجلة في أمانة العاصمة
95 مشروعاً, بنسبة 33% من إجمالي المشاريع المسجلة والمرخصة لدى الهيئة
العامة للاستثمار, توفر 5614 فرصة عمل. تليها محافظتي عدن
وحضرموت, حيث سجلت في كل منهما 36 مشروعاً, توفر 1434 و 963
فرصة عمل, على التوالي. تليهما الحديدة وتعز, 24 و 23 مشروعاً على
التوالي. فيما توزعت بقية المشاريع من الإجمالي على بقية المحافظات وينسب
متفاوتة (جدول رقم 7)

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

جدول رقم (7): المشاريع المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار,
حسب المحافظات, 2008

المحافظة	عدد المشاريع	التكلفة (مليار ريال)	فرص العمل
الأمانة	95	31.1	5614
صنعاء	18	3.48	468
عدن	36	67.0	1434
تعز	23	6.7	505
حضر موت	36	39.0	963
الحديدة	24	60.0	1447
لحج	13	61.0	988
اب	4	0.48	52
ابين	2	34.0	652
ذمار	10	39.6	840
شبووة	6	42.0	402
حجة	4	1.3	134
بيضاء	4	0.64	199
صعدة	2	0.23	18
محويت	0	0.0	0
مهرة	3	0.13	40
مأرب	1	0.03	18
جوف	0	0.0	0
ضالع	5	0.3	70
عمران	6	0.7	147
ريمة	0	0.0	0
اجمالي	292	389.43	13991

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي 2008.

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

بلغت إجمالي التكلفة الاستثمارية للاستثمارات المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار، سواء كانت محلية أو أجنبية، في عام 2008، 389.4 مليار ريال. منها 306.4 مليار ريال للاستثمارات المحلية، بنسبة 78% من إجمالي التكلفة الاستثمارية. بينما كانت تكلفة الاستثمارات الخليجية 60.7 مليار ريال، بنسبة 16%. فقد خلقت الاستثمارات المحلية 10888 فرصة عمل. بينما خلقت الاستثمارات الخليجية 1520 فرصة عمل (جدول رقم 6). ويلاحظ من الجدول تدني ومحدودية قيمة الاستثمارات العربية (غير الخليجية) والأجنبية (غير العربية) من إجمالي الاستثمارات، حيث بلغت نسبتها 5% و1% على التوالي، من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

جدول رقم (6): الاستثمارات المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار، حسب الجنسية، 2008

جنسية المستثمر	التكلفة	فرصة العمل	الوزن النوعي (التكلفة)%
وطنية	306.4	10888	78
خليجية	60.77	1520	16
عربية (غير خليجية)	17.7	617	5
أجنبية (غير عربية)	4.53	966	1
إجمالي	389.4	13991	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2008

3.3: معوقات الاستثمار

بالرغم من السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية بصدد تشجيع الاستثمارات في اليمن، إلا إن معدل الاستجابة كانت أقل من المستوى المأمول سواء في جانب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وذلك بالنظر إلى حجم الاستثمارات وفرص العمل التي تم خلقها. وهذا يكشف عن وجود تحديات ومعوقات تعترض وجود بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمارات. وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها اليمن لجذب الاستثمارات المختلفة، محلية كانت أو أجنبية، ومزايا قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002. وسعي الخطط الإستراتيجية التنموية المختلفة إلى تحقيق زيادة كبيرة في

الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مساهمة المغتربين.....د. علي أحمد السقاف

الاستثمار الإجمالي ورغم ذلك مازالت الاستثمارات الخاصة أكانت محلية أم خارجية محدودة. ولا تتناسب مع الاحتياجات التنموية لكافة القطاعات وبخاصة في القطاعات الواعدة مثل السياحة والثروة السمكية والصناعات الخفيفة. ويعود هذا الوضع إلى تضافر عوامل خارجية وداخلية أسهمت في إضعاف جاذبية البيئة الاستثمارية. أهمها مجموعة العوائق الإدارية والأمنية والجمركية والضريبية التي تواجه المستثمر وضعف خدمات البنية التحتية ومشاكل الأراضي ومحدودية الموارد البشرية المؤهلة.

ويشير مسح تقييم مناخ الاستثمار لعام 2005، من وجهة نظر القطاع الخاص، الذي اجري من قبل البنك الدولي لعينة عشوائية من المنشآت الخاصة يصل عددها 500 منشأة، موزعة على المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، المكلا، الحديدة) بأن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه البيئة الاستثمارية في اليمن، وحسب نتائج المسح فإن أهم المعوقات تمثلت في عدم الاستقرار الاقتصادي، مشاكل الضرائب ومعدلاتها، الكهرباء، الفساد، التهريب والإغراق، أنظمة التجارة والجمارك، والقضاء وحل النزاعات. (جدول رقم 8).

جدول رقم (8): معوقات الاستثمار ودرجة تأثيرها وفقا لمسح الاستثمار، 2005

ترتيب معوقات الاستثمار	نسبة المنشآت (%)
عدم الاستقرار الاقتصادي	73%
معدلات الضرائب	71%
الكهرباء	64%
الفساد	61%
التهريب والإغراق	52%
أنظمة التجارة والجمارك	40%
الحصول على الأراضي	73%
القضاء وحل النزاعات	31%
تراخيص العمل	24%

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006

المقترحات والتوصيات

مما تقدم, يمكن صياغة مقترحات وتوصيات هذه الدراسة على النحو

الآتي:

- 1 - أن للأزمة المالية العالمية تأثيرات مباشرة على الاقتصاد اليمني بوصفه جزءاً من الاقتصاد العالمي، خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط من 140 دولار قبل الأزمة ووصوله إلى أقل من 60 دولار عام 2008. والذي تمثل عائداته 75% من موازنة الدولة، مما سيؤدي إلى تراجع تدفق رؤوس الأموال و تحويلات المغتربين والدول المانحة. وهذا يتطلب من الحكومة اليمنية إيجاد البدائل وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية وبالذات الخليجية منها والتوجه نحو الثروة الزراعية والسمكية واستخراج المعادن حتى نستطيع إيجاد البدائل الاقتصادية المناسبة بدلاً من الاعتماد على البترول و تحويلات المغتربين الذي يخضع لتقلبات السوق العالمية.
- 2 - خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتطوير آلية السوق المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وإنشاء بنية تحتية متطورة تقدم خدمات للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتجذب والرأسمال الوطني المغترب في الاستثمار داخل الوطن.
- 3 - إزالة المعوقات التي تحول دون إقبال المغتربين على الاستثمار داخل الوطن، وذلك بتسهيل الإجراءات وإتباع نظام النافذة الواحدة.
- 4 - أن ارتباط المهاجرين اليمنيين بالهجرة في دول الخليج العربي سيظل اليوم وفي المستقبل المنظور مقصوراً على المهاجرين الأكثر خبرة، ولن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير المؤهلة في القطاعات المختلفة. وعليه فإن على الحكومة اليمنية وضع استراتيجية للتعليم تركز على التعليم الفني والمهني بشكل أساسي، مما يساعد على إيجاد مخرجات مؤهلة تجد لها فرصاً للعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- 5 - مؤخراً قررت دولة الكويت إلغاء نظام الكفالة للعمالة اليمنية وتم استبداله بنظام "كفالة الوافد لنفسه" مما عزز مكانة العمالة اليمنية في

- دولة الكويت. إن تعميم نظام "كفالة الوافد لنفسه" في كل دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للعمالة اليمنية سيعطي حافزا لها وسيوطد العلاقات بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي, على طريق انضمام اليمن الكامل إلى المجلس.
- 6 - أن البيانات المتوفرة عن المغتربين اليمنيين غير دقيقة ومتضاربة وعليه, فإن على وزارة شؤون المغتربين بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجاليات اليمنية والمنظمات الدولية إجراء حصر شامل للمغتربين اليمنيين في دول المهجر. ذلك سيوفر قاعدة بيانات عن المغتربين اليمنيين على درجة عالية من الدقة والموثوقية.
- 7 - على وزارة شؤون المغتربين الاهتمام بمتابعة حقوق المغتربين اليمنيين في الخارج, فيما يخص الملكية والإرث وذلك بالتنسيق مع السفارات اليمنية في دول المهجر والجاليات اليمنية.
- 8 - تقع مسؤولية كبيرة على السفارات اليمنية والقنصليات في دول المهجر متابعة قضايا المغتربين ومشاكلهم وحلها.
- 9 - السماح للمغتربين اليمنيين بممارسة حقهم الدستوري وذلك في المشاركة في عمليتي الانتخاب والترشح في الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية أسوةً بإخوانهم داخل الوطن.
- 10 - تخصيص مقاعد دراسية في الجامعات والمعاهد الحكومية في دول الاغتراب وكذلك في الجامعات اليمنية لأبناء المغتربين.

المراجع العربية

- 1 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, القاهرة, 2006.
- 2 - الثوابت, دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب, من أدبيات ندوة المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة التي نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين, 1999, صنعاء
- 3 - الجمهورية اليمنية, الجهاز المركزي للإحصاء, كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995, صنعاء, 1996.
- 4 - _____, كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007, صنعاء, 2008
- 5 - _____, النتائج النهائية لتعداد 2004, صنعاء, 2006
- 6 - _____, النتائج النهائية لتعداد 1994, صنعاء, 1996.
- 7 - الجمهورية اليمنية, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, التقرير الاقتصادي السنوي, لعام 2006.
- 8 - العطوف, محمد حسين, الإحصاء السكاني, منشورات جامعة سبها, ليبيا, 1995.
- 9 - الأمم المتحدة, البنك الدولي, تقرير البنك الدولي, 2008, نيويورك.
- 10 - _____, تقرير التنمية البشرية, 1996, نيويورك.
- 11 - _____, تقرير التنمية البشرية لعام 2005, نيويورك.
- 12 - بن ثعلب, محمد عبدا لله, الهجرة اليمنية إلى دول الخليج, مجلة جامعة حضرموت, المجلد 3 ((العدد 6), 2004.
- 13 - جامعة عدن, الندوة العلمية: بيئة ومحفزات الاستثمار في اليمن, 2007.

المراجع الأجنبية

- 1- Donato. K.M et al(2006), A glass Have Full, Gender and Migration Studies, IMR Volume 40(1):pp:3-26
- 2- Massey D.S et al, (1993).Theories of International Migration: A Review and Appraisal. *Population and Development Review* 19(3)pp(431-464)
- 3- Yaukey. D (1985), Demography, the study of Human Population,1985, New York
- 4- [WWW.Worldbank.Org/Prospects/migration and remittances](http://WWW.Worldbank.Org/Prospects/migration%20and%20remittances).